



التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية

نظام الإعانات

دليل

الغرض من نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية هو توفير تعويض عن الأضرار البدنية و / أو الأضرار المادية المباشرة التي حدثت في المغرب، و الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الفعل العنيف للإنسان.

يتكون نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية من نظام تأمين لفائدة الضحايا الذين يتوفرون على عقود تأمين، ونظام إعانة لفائدة الأشخاص الذاتيين الذين لا يتوفرون على أية تغطية.

و بالتالي يتعلق الأمر ب :

- توفير لجميع الأشخاص الموجودين على الأراضي الوطنية، حد أدنى من التعويض عن الأضرار البدنية أو فقدان السكن الرئيسي أو الانتفاع به، الذي يعانون منه في حالة واقعة كارثية ؛

- توفير عرض تغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية التي يمكن أن تؤثر على الأشخاص الذين يتوفرون على عقد تأمين.

وعليه، وبموجب القانون رقم 14-110، تم إنشاء «صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية» المسؤول، ضمن أمور أخرى، عن تنظيم التعويضات المخصصة للأشخاص الذين لا يتوفرون على أية تغطية بمقتضى القانون.

ويتطرق هذا الدليل إلى الجزء المتعلق بنظام الإعانة أو ما يسمى بالنظام التضامني للتغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية، علما أن نظام التأمين كان موضوع دليل سابق نشرته هيئة مراقبة التأمينات و الاحتياط الاجتماعي وشرحت من خلاله كيفية عمل هذا النظام.

التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية

ما هو نظام التغطية
ضد عواقب الوقائع الكارثية
«EVCAT» ؟

يعد نظام التغطية ضد عواقب الوقائع الكارثية، آلية تهدف إلى تعويض الضحايا عن الأضرار البدنية و / أو الأضرار المادية الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الأضرار الناجمة عن الفعل العنيف للإنسان.

وتم إقرار هذه التغطية بموجب قانون 110.14 ، الذي وضع نظام تعويض مختلط لضحايا الوقائع الكارثية، يجمع بين نظام التأمين (لصالح الأشخاص الذين اكتتبوا عقد تأمين) و نظام الاعانات (لفائدة الأشخاص الذين لا يتوفرون على أية تغطية).

■ **يعتبر واقعة كارثية،** حسب مدلول قانون 110.14 الذي أحدث نظام تغطية عواقب الوقائع الكارثية، كل حادث نجمت عنه أضرار مباشرة:

- جراء واقعة كارثية ناجمة عن عامل طبيعي ذات حدة غير طبيعية:
- يتوفر فيها عنصر الفجائية أو عدم امكانية التوقع. و في حالة امكانية توقع الحادث ، يشترط ألا تمكن التدابير الاعتيادية المتخذة من تفادي هذا الحادث أو تعذر اتخاذها أصلاً؛
- تشكل آثارها المدمرة خطورة شديدة على العموم.

• جراء عمل عنيف للإنسان:

- يشكل فعلا إرهابياً؛


- أو نتيجة مباشرة لوقوع فتن أو أعمال شغب أو اضطرابات شعبية، عندما تشكل آثارها خطورة شديدة بالنسبة إلى العموم.

■ وحدد المشرع الوقائع الكارثية في:

الفيضانات، بما في ذلك السيول السطحي وفيضان المجاري المائية وارتفاع مستوى المياه الجوفية وانهيار السدود بسبب ظاهرة طبيعية والتدفقات الطينية ؛

الزلازل ؛ 

ارتفاع المد البحري (التسونامي) ؛ 

أفعال إرهابية ؛ 

فتن أو اضطرابات شعبية. 

ويتعين بغية تصنيف واقعة ما كارثة في مدلول قانون 110.14 و ترتيب التعويضات الملائمة، أن تكون هذه الواقعة موضوع قرار صادر عن رئيس الحكومة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع الحادث، يعلن الواقعة المذكورة كارثة.

يحدد هذا الإعلان مناطق الكارثة وتاريخ الواقعة ومدة الواقعة الكارثية.

ما هو النظام التضامني؟

يهدف النظام التضامني إلى توفير الحد الأدنى من التعويض لصالح ضحايا واقعة كارثية (كما هو محدد أعلاه) الذين لا يتوفرون على تغطية ضد الضرر الذي لحق بهم. وتتعلق التعويضات الممنوحة بموجب هذا النظام حصريًا بالأضرار البدنية و / أو فقدان مكان الإقامة الرئيسي بعد واقعة كارثية ، من خلال صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية.

ما المقصود بصندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية؟

صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية شخص اعتباري خاضع للقانون العام، يتمتع بالاستقلال المالي و يشار اليه بعده ب «صندوق التضامن» وهو يهدف إلى :

- تعويض ضحايا الوقائع الكارثية وفق الشروط المنصوص عليها في القانون 110.14 ؛
- منح قروض لمقاومات التأمين وإعادة التأمين بموجب العمليات التي يحددها القانون؛
- المساهمة في الضمان الذي تمنحه الدولة وفق أحكام القانون؛
- صياغة اقتراحات وإبلاغها إلى الإدارة بهدف تحسين النظام؛
- إعداد معطيات إحصائية ومالية تتعلق بعواقب الوقائع الكارثية وإبلاغها إلى الإدارة بناء على طلبها؛
- إنجاز أو الأمر بإنجاز كل الدراسات التي يراها ضرورية لممارسة مهامه .

كيف يتم تمويل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية ؟

يتم تمويل صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) أساساً من خلال مخصصات أولية تحددها الدولة ومن خلال فرض ضريبة

شبه مالية وضعت لصالحه. تم تحديد هذه الضريبة بنسبة 1% من الأقساط المتعلقة بعقود التأمين المحددة بموجب المرسوم رقم 2-19-244 الصادر في 30 شتنبر 2019 والذي فرض هذه الضريبة.

من هم الأشخاص المؤهلون للاستفادة من التعويضات التي يمنحها صندوق التضامن ؟

يتعلق الأمر بضحايا واقعة كارثية الذين لا يتوفرون على تغطية أخرى ضد عواقب هذه الواقعة الكارثية، خاصة :

- الأشخاص الذين أصيبوا بضرر بدني ناجم مباشرة عن الواقعة الكارثية، بمن فيهم أولئك الذين يساهمون في عملية الإنقاذ والإغاثة واستتباب الأمن، مرتبطة بهذه الواقعة، أو ذوي حقوقهم في حالة وفاة هؤلاء الأشخاص؛
- أعضاء العائلة الذين تسببت هذه الواقعة، بشكل مباشر، في جعل مسكنهم الرئيسي غير صالح للسكن. و يمكن كذلك للأشخاص غير الأعضاء في هذه العائلة الاستفادة من التعويضات

التي يمنحها الصندوق عندما يكون أزواجهم أو أطفالهم الذين هم تحت كفالتهم أو هم معا أعضاء في العائلة المذكورة.

يعتبر غير متوفر على تغطية أخرى ضد عواقب الوقائع الكارثية :

- كل شخص لا يتوفر على أي تغطية تأمينية (عقد تأمين يشمل ضمان (EVCAT)؛
- كل شخص يستفيد من تغطية تمنحه تعويضا أقل من التعويض الذي كان صندوق التضامن سيمنحه له لو لم يكن يتوفر على أي تغطية، وفي هذه الحالة، يخصم التعويض الممنوح في إطار هذه التغطية من المبلغ الذي يحصل عليه الشخص من صندوق التضامن.

ما هي الأضرار القابلة للتعويض؟

يشمل التعويض المستحق برسم الضرر الذي يتعرض له الأشخاص المؤهلون:

- العجز البدني الدائم للضحية ؛
- فقدان مورد العيش الذي يلحق بذوي حقوق الضحية بسبب وفاتها أو فقدها.
- ويعتبر في حكم ذوي الحقوق الأشخاص الذين كانت الضحية الهالك أو المفقود ملزماً بالنفقة عليهم بموجب قواعد نظام أحواله الشخصية، وكذا كل شخص آخر كان يعوله دون أن يكون ملزماً بالنفقة عليه.

تعويض الأشخاص الذين
تعرضوا لأضرار بدنية أو في
حالة الوفاة

التعويض عن فقدان المسكن الرئيسي :

- عندما يتم الإعلان على أن المسكن الرئيسي غير صالح للسكن، يتم منح تعويض عن فقدان مكان المسكن الرئيسي لمالك المسكن الذي يشغل مكان الإقامة المذكور؛
 - يؤدي التعويض المذكور أعلاه أيضاً للمالك غير العضو في هذه العائلة عندما يكون زوجه أو أزواجه أو الأطفال الذين هم تحت كفالته أو هم معاً أعضاء في العائلة المذكورة.
- ويشمل التعويض :
- مبلغ التعويض عن فقدان الانتفاع بالمسكن الرئيسي؛
 - مبلغ التعويض من أجل اصلاح محل المسكن الرئيسي.

التعويض عن فقدان
السكن الرئيسي أو عن
فقدان الانتفاع به

التعويض عن فقدان الانتفاع بالسكن :

- يؤدي التعويض عن فقدان الانتفاع بالمسكن الرئيسي للمكثري العضو في العائلة التي تقيم بهذا السكن. و يؤدي أيضاً هذا التعويض للمكثري غير العضو في هذه العائلة الذي يكون زوجه أو أزواجه أو الأطفال الذين هم تحت كفالته أو هم معاً أعضاء في العائلة المذكورة.
- في حالة ما اذا كانت العائلة تقيم بالمسكن الرئيسي بدون مقابل، يؤدي التعويض عن فقدان الانتفاع لفائدة هذه العائلة.

كيف يتم تحديد التعويضات؟

1. تعويض الأشخاص عن الأضرار البدنية أو في حالة الوفاة

يتم تقدير الضرر اللاحق بالضحية أو بذوي حقوقهم برسم الأضرار البدنية على أساس الشروط المنصوص عليها في الظهير الشريف في القانون رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، دون الأخذ بعين الاعتبار قسط مسؤولية الضحية في تحديد التعويض المذكور.

و لأجل احتساب مبلغ التعويض المستحق، يتم تطبيق نسبة تخفيض محددة من طرف الوزير المكلف بالمالية اثر كل واقعة كارثية اخدا بعين الاعتبار الوضعية المالية للصندوق. و لا يمكن أن تتجاوز هذه النسبة 70 % من المبالغ المحتسبة وفق أحكام الظهير.



تعويض الضحية عن العجز البدني الدائم

تقدير الضرر يحدد أخذا بعين الاعتبار العناصر التالية :

■ **رأس المال المعتمد** كما هو محدد في الظهير الشريف في القانون رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، وذلك باعتبار سن المصاب حين وقوع الإصابة وأجرته أو كسبه المهني.

■ **نسبة عجز المصاب** التي يحددها الطبيب الذي يمارس مهامه في القطاع العام.

و يحدد تقدير الضرر بضرب رأس المال المعتمد بالنسبة للمصاب
بنسبة العجز اللاحق به. وبالتالي، مبلغ التعويض يساوي تقدير الضرر
مضروب في نسبة التخفيض المذكورة أعلاه.

مثال :

ضحية مزداة بتاريخ 30 مارس 1990 وتبلغ من العمر 31 سنة، دخلها
السنوي يقدر ب 100.000 درهم.

رأس المال المعتمد للضحية، وفقا للظهير الشريف في القانون رقم
1.84.177 هو : 450 153.33 درهم ونسبة عجز الضحية المحددة من
طرف الطبيب هي 50 %.

يقدر الضرر المحدث للضحية باعتبار العناصر التالية :

رأس المال المعتمد x نسبة العجز الدائم

$$450\ 153 \times 50 \% = 225\ 076,67 \text{ درهم}$$

يتم تحديد مبلغ التعويض بضرب تقدير الضرر في نسبة تخفيض
محددة من طرف الوزير المكلف بالمالية.

بافتراض أن هذه النسبة تم ضبطها على 70 % ، سيكون التعويض
النهائي:

$$225\ 076.67 \times 70\% = 157\ 553,669 \text{ درهم}$$



تعويض ذوي الحقوق لفقدان مورد عيشهم

في حالة وفاة الضحية، تقسم التعويضات بين ذوي الحقوق بحسب النسب المئوية، المحددة في الظهير الشريف في القانون رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)، من رأس المال المعتمد للضحية.

يقسم هذا التعويض بالتساوي بين الأشخاص المعنيين الذين قدموا الطلب.

أصحاب الحقوق		نسبة رأس المال المرجعي
الزوج		25 % إذا تعددت الأرامل خفضت هذه النسبة في ما يخص كل واحدة منهن إلى 20 % على ألا يجاوز مجموع مبلغ التعويضات الممنوحة لجميع الأرامل 40 %.
الفروع	إلى غاية السنة الخامسة من العمر	25 %
	من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة	20 %
	من السنة الحادية عشر إلى غاية السنة السادسة عشرة	15 %
	من السنة السابعة عشرة فأكثر	10 %
	يتم تطبيق نسبة 30 % على الفروع المصابة بعاهة بدنية أو عقلية مما يجعل من المستحيل عليهم تلبية احتياجاتهم.	
الأصول (الأب والأم)	10 % لكل منهما	
ذوو الحقوق الاخرون الذين كان المصاب ملزما بالنفقة عليهم		10 % لكل من ذوي الحقوق
الأشخاص الذين كان الضحية يعولهم دون أن يكون ملزما بالنفقة عليهم		15 % للجميع

- مجموع التعويضات أكبر من رأس المال المعتمد :

عندما يتجاوز المبلغ الإجمالي للتعويضات الممنوحة لذوي الحقوق رأس المال المعتمد، يتم تخفيض التعويض المستحق لكل منهم بشكل متناسب.

- مجموع التعويضات أقل من رأس المال المعتمد :

عندما لا يستنفد المبلغ الإجمالي للتعويض الممنوح لذوي الحقوق رأس المال المعتمد للضحية، يتم رفع التعويض المستحق لكل منهم بشكل متناسب.

لا يمكن أن تتجاوز الحصة الإجمالية المنسوبة إلى ذوي الحقوق نسبة 50 % من رأس المال المعتمد.

2. التعويض عن فقدان المسكن الرئيسي أو عن فقدان الانتفاع به

التعويض عن فقدان السكن الرئيسي يتعلق فقط بالمساكن التي أصبحت غير صالحة للسكن مباشرة جراء واقعة كارثية. تتولى لجنة الخبرة المشكلة وفقاً للقانون رقم 110.14 مسؤولية اتخاذ القرار بشأن إمكانية السكن في المسكن.



التعويض عن فقدان المسكن الرئيسي لمالكه

يشمل هذا التعويض :

■ مبلغ التعويض عن فقدان الانتفاع بالمسكن الرئيسي المحدد في ستة (6) أضعاف القيمة الكرائية الشهرية ، التي تحددها لجنة الخبرة. غير أن هذه القيمة لا يمكن أن تقل عن القيمة الدنيا أو تتجاوز القيمة القصوى المحددتين من طرف الإدارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

■ مبلغ التعويض من أجل إصلاح محل المسكن الرئيسي والذي يتم حسابه وفق الصيغة التالية :

$$I = \text{القيمة الدنيا من بين } (D, 70\% \times A, B)$$

I : مبلغ التعويض من أجل إصلاح محل المسكن الرئيسي ؛

D : قيمة الأضرار اللاحقة بالمسكن الرئيسي كما تم تقييمها من طرف لجنة الخبرة ؛

A : كلفة إعادة البناء من جديد جزئياً أو كلياً للمسكن الرئيسي الذي أصبح غير صالح للسكن، كما تم تقييمها من طرف لجنة الخبرة ؛

B : مبلغ تحدده الإدارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي ولا يمكن أن يقل هذا المبلغ عن مائتين وخمسين ألف (250 000) درهم ؛

يمكن تخفيض مبلغ التعويض المحسوب وفقاً للصيغة أعلاه من خلال تطبيق نسبة تخفيض يحددها وزير المالية.

D : قيمة الأضرار اللاحقة = 230.000

A : تكلفة إعادة البناء من جديد = 240.000

B : الحد الأدنى للمبلغ الذي تحدده الإدارة = 250.000

مبلغ التعويض من أجل إصلاح محل المسكن الرئيسي، وفق الصيغة، يساوي أصغر مبلغ لهذه المعايير الثلاثة، مع العلم أنه يجب تخفيض تكلفة البناء الجديد إلى 70 % من المبلغ. نحصل على المبلغ التالي :

$$70\% \times A = 168\,000,00 \text{ درهم}$$

وبالتالي، فإن أقل مبلغ لهذه المعايير الثلاثة هو 168.000 درهم.

يمكن تخفيض هذا التعويض عن طريق تطبيق نسبة التخفيض التي يحددها وزير المالية ولا يمكن أن تتجاوز 70 %.

بالإضافة إلى هذا التعويض ، يحق للمالك الحصول على تعويض لفقدان الانتفاع بالمسكن الرئيسي المحدد في ستة (6) أضعاف القيمة الكرائية الشهرية.

لجنة الخبرة مسؤولة عن :

- إعطاء لجنة التتبع، بناء على طلبها تقييما إجماليا أوليا حول الأضرار اللاحقة بالبنائات من جراء واقعة معروضة على هذه اللجنة ؛
- إبداء رأيها بشأن حالة المساكن التي تضررت جراء واقعة كارثية ؛
- تقييم الضرر اللاحق بكل مسكن أصبح غير صالح للسكن؛
- تقييم كلفة إعادة البناء من جديد، جزئيا أو كليا لكل مسكن أصبح غير صالح للسكن ؛
- تقييم القيمة الكرائية لكل مسكن أصبح غير صالح للسكن؛



التعويض عن فقدان الانتفاع بالسكن للمكثري

مبلغ التعويض عن فقدان الانتفاع بالمسكن الرئيسي محدد في ثلاثة (3) أضعاف القيمة الكرائية الشهرية، كما تم تقييمها من طرف لجنة الخبرة.

غير أن هذه القيمة لا يمكن أن تقل عن القيمة الدنيا أو تتجاوز القيمة القصوى المحددتين من طرف الإدارة بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

كيف يتم تقديم طلب التعويض؟

يتم تقييم ضحايا واقعة كارثية في سجل تعداد ضحايا الوقائع الكارثية داخل أجل لا يتجاوز تسعين (90) يوما، يحتسب ابتداء من تاريخ نشر القرار الإداري الذي أعلن عن الواقعة الكارثية.

1. طلب التعويض :

من أجل الاستفادة من التعويضات الممنوحة من طرف صندوق التضامن، يجب على الضحية المقيدة في سجل التعداد أو ذوي حقوقها أن يقدموا طلبا إلى الصندوق المذكور. الوثائق المصاحبة لهذا الطلب مفصلة في ملحق هذا الدليل.

2. ملف التعويض :

يعتبر ملف التعويض كاملا إذا تضمن، علاوة على الوثائق المشار إليها أعلاه، الوثائق التالية التي تمكن صندوق التضامن من تقييم التعويض حسب الحالات المبينة بعده:



في حالة العجز البدني الدائم للضحية :

- شهادة تثبت استقرار جراح الضحية بصفة نهائية مسلمة من طرف طبيب ممارس بالقطاع العام وتتضمن نسبة العجز البدني الدائم الذي ستظل الضحية مصابة به؛
- الوثائق المثبتة لأجرة الضحية أو كسبه المهني.



في حالة وفاة الضحية أو في حالة شخص مفقود

- نسخة من رسم وفاة الضحية وفي حالة شخص مفقود، وثيقة تثبت فقدانه أونسخة من الحكم القضائي المصرح بموته؛
- الوثائق المثبتة لأجرة الضحية أو الشخص المفقود أو لكسبه المهني؛
- إثباتا لصفة ذوي حقوق الضحية أو الشخص المفقود.



في حالة فقدان المسكن الرئيسي أو فقدان الانتفاع به

- إعداد تقرير الخبرة من طرف لجنة الخبرة.

3. دراسة طلب التعويض من قبل الصندوق:

يقوم صندوق التضامن بدراسة طلب التعويض ويدعو، عند الاقتضاء، المعني بالأمر إلى إتمام البيانات التي تم إغفالها أو الإدلاء بالوثائق الناقصة، ويبت بشأن قبول هذا الطلب.

يقوم صندوق التضامن بإخطار مقدم الطلب باقتراح تعويض، بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو عن طريق إجراء غير قضائي، مرفقة بتوصيل، وذلك في غضون 30 يوماً من تاريخ استلام ملف التعويض الكامل.

بعد استلام التوصيل، يجب على المستفيد من التعويض توقيعه وإرجاعه إلى الصندوق. هذا الأخير ملزم بدفع التعويض المستحق داخل أجل ثلاثين (30) يوما بعد استلام التوصيل الموقع عليه.

عدم قبول طلب التعويض :

في حالة عدم قبول طلب التعويض، يجب على الصندوق تبليغ المعني بالأمر بهذا القرار بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو عن طريق إجراء غير قضائي، داخل أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ التوصل بهذا الطلب وبالوثائق التي يجب إرفاقها به.

وفي حالة عدم تبليغ قرار عدم قبول هذا الطلب داخل الأجل السالف الذكر. يعتبر طلب التعويض مقبولا.

الطعن في صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية

أي نزاع بين صندوق التضامن وضحية واقعة كارثية يجب تقديمه أولاً إلى لجنة تسوية المنازعات.

هذه اللجنة تتولى البت في كل نزاع قائم بين ضحايا واقعة كارثية أو ذوي حقوقهم وصندوق التضامن قبل إقامة أي دعوى قضائية. وذلك وفق الشكليات والمساطر المنصوص عليها.

تشكل لجنة التسوية بالنسبة لكل واقعة كارثية.

يجب تقديم الطعن أمام هذه اللجنة، تحت طائلة عدم القبول، داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ تبليغ القرار المتنازع فيه المتخذ من قبل صندوق التضامن. غير أنه، يمكن للجنة التسوية رفع هذا الجزاء على الطاعن إذا ثبت بأنه لم يكن قادراً، لوجود عذر مشروع، على المطالبة بحقوقه داخل الأجل المحدد.

يقدم الطعن المذكور في شكل طلب مكتوب من طرف الضحية أو ذوي حقوقها أو الأشخاص المفوضين من قبلهم لهذا الغرض. ويوجه هذا الطلب إلى لجنة التسوية مرفقاً، عند الاقتضاء، بجميع الوثائق التي يعتزم الطالب استعمالها وذلك بواسطة رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو يتم إيداعه بمقر اللجنة مقابل وصل.

تتوفر لجنة التسوية على أجل لا يتعدى ستة (6) أشهر يبتدئ من تاريخ رفع الأمر إليها وذلك لاتخاذ قرارها النهائي. يمكن تمديد هذا الأجل لنفس المدة من طرف رئيس المحكمة الإدارية المختصة باعتبار

مكان وقوع الواقعة الكارثية وذلك بناء على طلب من رئيس لجنة التسوية.

إذا لم تتخذ لجنة التسوية قرارها داخل الأجل المذكور، يمكن للضحية أو لذوي حقوقها أو للأشخاص المفوضين من قبلهم لهذا الغرض أن يتقدموا بالطعن أمام المحكمة الإدارية المختصة باعتبار مكان وقوع الواقعة الكارثية وذلك داخل أجل ستين (60) يوما ابتداء من اليوم الأول الذي يلي تاريخ انصرام الأجل المنصوص عليه في الفقرة أعلاه.

ملحق : الوثائق المرفقة مع طلب التعويض

أ- في حالات العجز البدني الدائم للضحية، وفاة الضحية أو في حالة شخص مفقود أو فقدان المسكن الرئيسي أو فقدان الانتفاع به :

- وثيقة تثبت هوية الضحية أو ذوي حقوقها؛
- وثيقة تثبت هوية الطالب عندما يقدم الطلب من طرف شخص آخر غير الضحية أو ذوي حقوقها ؛
- وصل التقييد في سجل تعداد ضحايا الوقائع الكارثية المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة 5 أعلاه ؛
- تصريح بالشرف يصرح بموجبه الضحية أو ذوي حقوقها أن الضرر موضوع طلب التعويض غير متوفر على تغطية أخرى حسب مدلول المادة 28 من القانون رقم 110.14 السالف الذكر.

ب- في حالة وفاة الضحية أو في حالة شخص مفقود، يجب أن يشمل ملف التعويض أيضا ما يلي:

- مستخرج من رسم ولادة ذوي حقوق الضحية أو الشخص المفقود؛
- وثيقة تثبت، عند الاقتضاء، إصابة الفرع بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته.

ج- في حالة فقدان المسكن الرئيسي، يجب أن يشمل ملف التعويض أيضا ما يلي :

- نسخة من رسم ملكية المحل موضوع طلب التعويض أو أي وثيقة أخرى تثبت ملكية المحل المذكور ؛

• وثيقة مسلمة من طرف السلطات المختصة، تثبت أن المحل المذكور كان مخصصا، من قبل المالك أو زوجه أو أزواجه أو الأطفال الذين هم تحت كفالتة أو هما معا، لمسكنهم الرئيسي حسب مدلول المادة 2 من القانون رقم 110.14 السالف الذكر.

د- في حالة فقدان الانتفاع بالمسكن الرئيسي، يجب أن يشمل التعويض أيضا ما يلي :

• نسخة من عقد الإيجار أو أي وثيقة أخرى تثبت صفة المكتري أو تصريح بالشرف للمالك يشهد فيه بأن العائلة كانت تقيم في المحل بدون مقابل، حسب الحالة ؛

• وثيقة مسلمة من طرف السلطات المختصة، تثبت أن المحل موضوع طلب كان مخصصا، من قبل المكتري أو زوجه أو أزواجه أو الأطفال الذين هم تحت كفالتة أو هما معا، أو العائلة المقيمة في المحل المذكور بدون مقابل لمسكنهم الرئيسي حسب مدلول المادة 2 من القانون رقم 110.14 السالف الذكر.

ROYAUME DU MAROC



acaps

مجلس مراقبة التأمينات والتأمينات الاجتماعية
الجمعية المغربية للتأمينات والتأمينات الاجتماعية
Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale

Adresse : Avenue Al Arâr, Hay Riad Rabat - Maroc

Tél : +212 (5) 38 06 08 18

Fax : +212 (5) 38 06 08 99 / 08 01

E-mail : contact@acaps.ma

Site web : www.acaps.ma